



Distr.
GENERAL

ICCD/COP(7)/14
10 October 2005

ARABIC
Original: ENGLISH

اتفاقية مكافحة التصحّر



مؤتمر الأطراف

الدورة السابعة

نيروبي، ١٧-٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥

البند ١٦ من جدول الأعمال المؤقت

النظر في التقرير عن العلاقات بين الأمانة والبلد المضيف

مذكرة من إعداد الأمانة*

ملخص

شهدت العلاقة بين الأمانة وحكومة ألمانيا تطوراً ببناءً على مر السنين، وذلك على مستوى كل من الحكومة الوطنية والحكومة المحلية، وكذلك مع الأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص. وظلت قضيتان محل نظر. أولاً، فيما يتعلق بمجمع الأمم المتحدة الجديد، يُتوقع أن تتكبد مختلف منظمات الأمم المتحدة تكاليف تشغيل إضافية، تتعلق بارتفاع تكاليف المنافع والتكاليف العامة المشتركة، ويُعزى جزء من هذه التكاليف الإضافية إلى التوجيهات الجديدة المتعلقة بالأمن على نطاق الأمم المتحدة. أما القضية الثانية، فتتعلق بالتكاليف التي يتعين أن تتكبدتها الأمانة بسبب انعدام مرفق للاجتماعات يمكن استخدامه لعقد ما تنظمه اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر من أحداث. وتجري في الوقت الراهن مناقشات مع حكومة ألمانيا بشأن هاتين القضيتين. وقد يود مؤتمر الأطراف أن يعطي للأمانة توجيهات أخرى في هذه المجالات.

* تأخر تقديم هذه الوثيقة لكي تعكس أحدث ما يمكن إدراجه من معلومات.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٣	٢-١ مقدمة
٣	١٢-٣ أولاً - معلومات أساسية عن التعاون مع البلد المضيف
٣	٩-٣ ألف - المشاورات مع السلطات الألمانية
٤	١٢-١٠ باء - التعاون مع المجتمع العلمي والقطاع الخاص
٤	١٦-١٣ ثانياً - مجمع الأمم المتحدة في بون
٥	٢٠-١٧ ثالثاً - الاجتماعات الرسمية لاتفاقية مكافحة التصحر في بون
٦	٢١ رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

مقدمة

- ١ - تُبرز هذه الورقة أبعاداً محددة للعلاقة بين الأمانة وألمانيا بوصفها البلد المضيف لأمانة الاتفاقية، وتقدم معلومات الغرض منها مساعدة مؤتمر الأطراف في توجيه الأمانة حسب ما يراه ضرورياً.
- ٢ - وسيتواصل تطور العلاقة بين الأمانة والسلطات ذات الصلة في ألمانيا بطريقة عملية في ضوء ما يتخذه مؤتمر الأطراف من مقررات وما يصدر من مكتب المؤتمر من توجيهات. وتقدم هذه الوثيقة معلومات بشأن المجالات الرئيسية التالية:

- معلومات أساسية بشأن التعاون مع البلد المضيف
- مجمع الأمم المتحدة في بون
- الاجتماعات الرسمية لاتفاقية مكافحة التصحر في بون.

أولاً - معلومات أساسية عن التعاون مع البلد المضيف

ألف - المشاورات مع السلطات الألمانية

- ٣ - خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، واصل الأمين التنفيذي تعاونه الوثيق مع السلطات ذات الصلة في ألمانيا. ويندرج هذا التعاون في إطار الجهود التي تبذلها الأمانة للاجتماع بصفة منتظمة مع المسؤولين في ألمانيا لإحاطتهم بوضع عملية الاتفاقية وبأية تطورات هامة. وفي هذا الصدد، عُقدت عدة اجتماعات استشارية في عام ٢٠٠٤ مع ممثلين عن الحكومة الاتحادية على أرفع مستوى.
- ٤ - والتقى الأمين التنفيذي بالوزير الاتحادي للتعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (برلين، ٤ آذار/مارس ٢٠٠٤)، وكذلك وزير الدولة لشؤون الوزارة نفسها (برلين، ٤ آذار/مارس ٢٠٠٤، وبون، ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤). وركزت المناقشات على جملة أمور منها قضايا السياسات العامة المتعلقة بالعملية الحكومية الدولية لاتفاقية مكافحة التصحر، بما في ذلك هيئاتها الإدارية، وتعبئة الموارد لتنفيذ العملية، والدور الذي تؤديه مؤسسات التمويل الدولية.
- ٥ - كما أن الاجتماع السنوي مع رؤساء منظمات الأمم المتحدة التي يقع مقرها في بون (بون، ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤) أتاح فرصة لإجراء مناقشة مع وزير الدولة للشؤون الخارجية بشأن ظروف معيشة وعمل موظفي الأمم المتحدة في ألمانيا.

- ٦ - وبناء على دعوة من رئيس لجنة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تحدث الأمين التنفيذي أمام اللجنة (برلين، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤) وأحاط أعضاء البرلمان علماً بأخر التطورات في عملية اتفاقية مكافحة التصحر. وجرى التأكيد على أهمية تعزيز العلاقات بين البرلمانين في البلدان النامية المتأثرة والبلدان الأطراف

المستقدمة النمو، وإن اللجنة التوجيهية البرلمانية التابعة للاتفاقية بصدد إعداد مقترح بالإجراءات اللازمة في هذا الشأن. وفي عام ٢٠٠٤، اعتمد البرلمان الألماني قراراً يتعلق بمكافحة التصحر.

٧- وقد التقى مؤخراً رئيس جمهورية ألمانيا الاتحادية برؤساء منظمات الأمم المتحدة التي يقع مقرها في ألمانيا (بون، ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٥).

٨- كما أقيمت الأمانة على علاقات مثمرة مع الولايات الاتحادية، ولا سيما مع ولاية شمال الراين - ويستفاليا، حيث مقر الأمانة، ومع ولايتي هامبورغ وبافاريا، وكذلك مع مدينة بون.

٩- وشاركت الأمانة في أحداث دولية نظمت في ألمانيا (المؤتمر الدولي للطاقات المتجددة، بون، ١-٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٤)، وكذلك في احتفالات اليوم العالمي لمكافحة التصحر والجفاف (بون، ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ وبرلين، ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٥).

باء - التعاون مع المجتمع العلمي والقطاع الخاص

١٠- كشف التعاون مع المجتمع العلمي في ألمانيا تدريجياً عن إمكاناته. وترد في الوثيقة ICCD/COP(7)/5 أمثلة على هذا التعاون.

١١- كما ساهم في أنشطة الأمانة بعض المؤسسات المهتمة عملياً في ألمانيا بالقضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة ومنع المنازعات. وقدمت هذه المؤسسات دعماً للأمانة في مجال التوعية بالاتفاقية، وذلك بطباعة مجموعة المواد الإعلامية الخاصة باتفاقية مكافحة التصحر باللغة الألمانية، ودعم الاحتفالات في ألمانيا باليوم العالمي لمكافحة التصحر والجفاف، التي نظمت على مر السنين في هامبرغ وأوزنابروك، وبون، وبرلين.

١٢- واتخذ التعاون مع القطاع الخاص أشكالاً عدة. فقد قدم عدد من الشركات الخاصة (Bayer CropScience وDaimler-Chrysler وVolkswagen وBMW) الدعم للاجتماعات الرسمية المدرجة في إطار الاتفاقية. ويتوقع أن يستمر توسع التعاون مع القطاع الخاص في ألمانيا.

ثانياً - مجمع الأمم المتحدة في بون

١٣- تعرض حكومة ألمانيا على المنظمات التابعة للأمم المتحدة التي تتخذ من بون مقراً لها أن توفر لها أماكن عمل بديلة في المباني السابقة للبرلمان الاتحادي (بونداغ). وبالنيابة عن الأمين العام للأمم المتحدة وبوصفه الممثل المعين للإشراف على تنفيذ اتفاق المقر المبرم بين الأمم المتحدة وجمهورية ألمانيا الاتحادية، أعرب مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للسلطة المختصة في حكومة ألمانيا عن تقدير منظمات الأمم المتحدة التي يقع مقرها في بون لقرار إنشاء مجمع للأمم المتحدة تستخدمه تلك المنظمات بصورة دائمة.

١٤ - وأنشئت فرقة عمل تابعة للأمم المتحدة لبحث جميع الطرائق المتعلقة بتصميم وبناء المباني الجديدة استناداً إلى عملية تخطيط مشتركة، تعاونت في إطارها السلطات الألمانية ذات الصلة ومنظمات الأمم المتحدة في بون.

١٥ - وثمة قضايا متنوعة قيد الاستعراض، وهي قضايا تتعلق بالإمدادات، والحيز المخصص للمكاتب، والمكتبات، والأثاث، والمطعم، والمكان المعد لوقوف السيارات، ووكالة الأسفار، والبريد، والأمن. وكان مفهوماً لدى منظمات الأمم المتحدة في بون أن تغيير مقرها وشغل المكاتب الجديدة لن يؤثر في التكاليف المتكررة التي تتكبدها المنظمات في المباني الحالية (Haus Carstanjen)، إلا إذا تعلقت هذه التكاليف بتخصيص حيز إضافي تُمليه مقتضيات نمو المنظمات. غير أنه تجدر الإشارة إلى أن كافة منظمات الأمم المتحدة في بون ستواجه ارتفاعاً في تكاليف التشغيل في المباني الجديدة، ولا سيما تكاليف الكهرباء، وهو ارتفاع يُعزى إلى زيادة الحجم الأساسي للمكاتب، والمساعد، وتكييف الهواء، وبشكل عام زيادة تكاليف الطاقة. وسترتفع تكاليف الأمن أيضاً ارتفاعاً حاداً على منظمات الأمم المتحدة في ألمانيا بسبب التصميم الجديد للمباني، وذلك نتيجة للجهود المبذولة لتعزيز الأمن داخل الأمم المتحدة في ضوء المعايير الأمنية الجديدة على نطاق المنظومة. وتشمل التكاليف الإضافية الأخرى تشغيل مركز للإمدادات يُعنى بكل ما يرد من رسائل وطرود، وتلبية احتياجات هياكل أساسية أكبر لدعم بيئة بحجم المجمع. كما أشارت السلطات الألمانية إلى أن ألمانيا سوف تكتفي بتمويل جزء فقط من الأثاث والتجهيزات اللازمة لمكاتب (كافة منظمات الأمم المتحدة)، وأماكن مشتركة معينة، وأن حدوداً معينة ستفرض على تأثير مجمع الأمم المتحدة واستخدامه بسبب تصنيفه كموقع تاريخي ألماني. وتجري في الوقت الراهن مشاورات بهذا الشأن بين السلطات الألمانية ومنظمات الأمم المتحدة في بون.

١٦ - وفيما يتعلق بتوقيت الانتقال إلى مجمع الأمم المتحدة، تفيد المؤشرات بأن أشغال التجديد سوف تنتهي بالنسبة للمبنى الرئيسي (Langer Eugen) في نيسان/أبريل ٢٠٠٦ وأن ربيع عام ٢٠٠٦ سيكون التاريخ المحتمل للانتقال. وفي مرحلة أولى، سيجري تجميع إدارات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في المباني الحالية للأمم المتحدة، قبل وضعها في النهاية في مبنى آخر (Altes Hochhaus)، يُزعم أن تُنتقل إليه في المستقبل.

ثالثاً - الاجتماعات الرسمية لاتفاقية مكافحة التصحر في بون

١٧ - رغم أن مدينة بون ما فتئت تؤدي دوراً داعماً لتلبية احتياجات أمانة الاتفاقية، فإن عدم وجود مرافق اجتماعات مناسبة موضوعة تحت تصرف منظمات الأمم المتحدة التي يقع مقرها في بون يمثل إلى حد بعيد العائق الرئيسي الذي يؤثر في كفاءة التكاليف ويحد من عدد الاجتماعات الرسمية التي تُعقد في بون.

١٨ - ويوجد في بون موقعان فقط للاجتماعات يمكن أن تعقد فيهما الدورات الرسمية لمؤتمر الأطراف وهيئتيه الفرعيتين، وهما فندق "Maritim" والمركز الدولي للمؤتمرات "Bundeshaus (IKBB)". وهذا المركز هو المنطقة المخصصة لعقد الاجتماعات التي يقع فيها مقر البرلمان السابق والتي عُقدت فيها الدورة الرابعة لمؤتمر الأطراف (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠) والدورة الثالثة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية (أيار/مايو ٢٠٠٥). وتتولى إدارة المرفقين في الوقت الراهن شركات خاصة.

١٩ - وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، عُقد اجتماع رسمي لاتفاقية مكافحة التصحر في بون، وهو تحديداً الدورة الثالثة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية التي اضطرت أمانة الاتفاقية من أجلها إلى تحمّل تكاليف استخراج مبانٍ وخدمات تديرها شركات خاصة. ورغم أن كلفة استخراج الهياكل الأساسية كانت مدعومة مالياً من السلطات الألمانية، فإن دفع قيمة خدمات يقدمها القطاع الخاص بأسعار تجارية كان له أثر سلبي على الموارد المحدودة المتاحة للأمانة لهذا الغرض وغيره من الأغراض الأخرى ذات الصلة.

٢٠ - كما نظمت الأمانة في بون، خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، اجتماعات مكتب مؤتمر الأطراف وفريق الخبراء التابع للجنة العلم والتكنولوجيا. وقد عُقدت كافة هذه الاجتماعات في أماكن تابعة لمؤسسات بحثية أو شركات خاصة.

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

٢١ - قد يود مؤتمر الأطراف ما يلي:

(أ) أن يوصي الأمانة بأن تواصل، بالاشتراك مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى التي يقع مقرها في بون، المشاورات مع السلطات الألمانية فيما يتعلق بالانتقال إلى مجمع الأمم المتحدة، وذلك بهدف تحديد كيفية تدبير ما يترتب على ذلك من ارتفاع في تكاليف تشغيل المرافق، بما في ذلك تكاليف الأمن التي فرضتها الأمم المتحدة وتلك التكاليف المتصلة بزيادة حجم المرافق على مستوى كل من المكاتب والهياكل الأساسية اللازمة؛

(ب) أن يوصي الأمانة بمواصلة تنمية علاقاتها مع حكومة البلد المضيف، وولاية شمال راين - وستفاليا، ومدينة بون، والمنظمات الخاصة في ألمانيا، في سبيل تعزيز الدعم الذي تقدمه هذه الجهات لاتفاقية مكافحة التصحر؛

(ج) أن يوصي الأمانة بأن تواصل سعيها إلى إيجاد حلول أكثر فعالية من حيث التكلفة للاجتماعات الرسمية المقرر عقدها في بون، وأن تطلب إلى حكومة ألمانيا زيادة تبرعاتها التي تقدمها لتنظيم هذه الأحداث.
